

تطبيقات الإدارة الإلكترونية وأثرها على إدارة الجماعات المحلية

الأستاذ سلامة عبد المجيد

أستاذ متعاقد بجامعة تبسة وباحث في إطار الدكتوراه

كلية الحقوق بجامعة الجزائر 1

البريد الإلكتروني samichawki@yahoo.com

تاريخ نشر المقال: 2018/01/25

تاريخ ارسال المقال: 2018/01/05

الملخص:

لقد تم تبني فكرة تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات المحلية تدريجيا لاسيما فيما يتعلق تسيير الحالة المدنية والوثائق الأخرى الصادرة عنها كجواز السفر والبطاقة التعريف البيومتريين وما صاحب العملية من تطوير في آليات الادارة الالكترونية من التراسل الإلكتروني وفتح فضاءات إلكترونية لتلقي هذه العملية بضلالها على مردودية الإدارة المحلية من حيث الزيادة في الإلتقان والخفض في التكاليف وسرعة الإنجاز من ناحية ومن ناحية أخرى تبسيط الإجراءات وتحقيق الشفافية غير أن هذه المردودية صاحبها عدة إخفاقات كانت نتيجة معوقات حاولت الإدارة في كل مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية المحلية الأخذ بعوامل نجاحها وتذليل عوامل إخفاقها.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الجماعات المحلية، الخدمة العمومية

Abstract

The idea of applying e-administration in the local communities has been adopted gradually, especially with regard to the management of the civil status and other documents issued by it such as passport and biometric identification card. The process was accompanied by the development of e-administration mechanisms of electronic communication and the opening of electronic spaces to receive this process, Where the increase in perfection and reduction in costs and speed of completion on the one hand, simplification of procedures and transparency, but this cost was accompanied by several failures were the result of obstacles tried by management at all stages of application Local e-governance should take into account its success factors and overcome its failure factors.

مقدمة

تكنولوجيا المعلومات والاتصال ضرورة عصرية وحتمية إدارية للجماعات الإقليمية خاصة، وذلك لتشعب مهامها وكثرتها من جهة وعلاقة هذه المهام بالسكان المحليين من جهة أخرى، لذا وجب على المشرع إيجاد حلولاً وتطبيقات للإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي ولقد عمد المشرع في البداية إلى تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال التأطير التقني والقانوني لمعالجة عدة ملفات إدارية تمتاز بالسرعة والأمان في تسييرها من بينها الوثائق الصادرة عن الجماعات الإقليمية ونخص بالذكر وثائق الحالة المدنية التي تم رقمتها ليتجاوز هذه المرحلة إلى مرحلة أكثر تعقيداً لتنظيمها، وهي مرحلة الإدارة الجوارية الإلكترونية لما لها من أهمية لإتصالها المباشر بالمواطن، غير أن الكثير من المعوقات والإشكالات حالت دون ذلك رغم النجاحات التي حققتها وما ترتب عليها من آثار، وبين هذه النجاحات التي حققتها وما لحقها من إخفاقات أحيانا تظهر أهمية دراسة هذه التطبيقات من حيث عوامل هذا النجاح والإخفاق وسبل معالجة هذه الأخيرة على المستوى الإداري والقانوني ومن ثمة يطرح الإشكال التالي: **ماهي مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية والآثار المترتبة عليها من حيث النجاحات والإخفاقات ؟ وماهي العوامل التي أدت الى ذلك ؟**

المبحث الأول مراحل تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية في الجزائر بدأ بمرحلة أولية لها إتصال مباشر بالمواطن وبصفة متكررة وإعتيادية الا وهي الوثائق الصادرة عن هذه الجماعات من خلال رقمتها لينتقل فيما بعد إلى تأطيرها القانوني حتى يضيء عليها الشرعية والرسمية والأن الإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية في الجزائر تمر بمرحلة التطوير من خلال إستحداث نظم تقنية جديدة تواكب التطور الحاصل في هذا المجال وعليه سنتناول ضمن هذا المبحث مرحلة التأسيس والتمهيد لتبني الإدارة الإلكترونية ومرحلة التطوير من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول تطور رقمنة الإدارة في الجماعات الإقليمية :

الفرع الاول مرحلة التأسيس

لقد عمد قطاع الداخلية مؤخرا إلى رقمنة جميع وثائق الحالة المدنية من خلال إعداد ما يسمى بالسجل الوطني الرقمي للحالة المدنية⁽¹⁾ وهو ما اعتبر إنجازا أزاح عن السكان المحليين حملا كبيرا من البيروقراطية ليتم فيما بعد رقمنة البطاقات الرمادية التي أدخلت عليها عدة تعديلات وتحسينات الأمر الذي إرتقى بتحسين الخدمة العمومية إلى مستويات إستحسنها المواطن المحلي تصل إلى حد الرضا التام وتتويجا لهذا كله فقد عملت وزارة الداخلية إلى إعداد ما يسمى بشبكة الإنترنت بينها وبين الجماعات الإقليمية وبين الأخيرة فيما بينها لاسيما فيما يتعلق بإستغلال المعطيات والإحصائيات التي تسهل عمليات إتخاذ القرار وربط هذه الشبكة بالمواطن من خلال شبكة الأنترنت ،ويبقى فقط تدعيم هذه العمليات التقنية بمنظومة قانونية تفرض إحترام قواعدها حتى تحد من التحكم في هذه الآلية والتقنية بطريقة سلبية تفرغها من مقصدها ومضمونها

الفرع الثاني مرحلة التأطير القانوني

لقد صدر القانون الذي يتبنى وبصفة رسمية التوقيع والتصديق الإلكتروني² حتى يمكن التأطير القانوني للإدارة الإلكترونية في الجزائر ومنها الجماعات الإقليمية ،فأما عن التوقيع الإلكتروني فقد تبنته المادة 323 من القانون المدني المعدل والمتمم³ قبل صدور القانون المذكور أنفا بمالا يدع مجالا للشك ،غير أن المادة 07 من هذا القانون حددت له شروطا ومتطلبات حتى يكون صحيحا وناجزا ،أما عن المصادقة فقد أسندها هذا القانون لثلاثة أنواع من السلطة حسب التدرج والتخصص : أولا للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني طبقا لأحكام المواد 16 و 18 من القانون المذكور وأسند الإشراف عليها للوزير الأول ثم للسلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني والتي وضعت تحت سلطة وزارة البريد

(1) المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار ونسخ ووثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية، ج ر ، عدد 68 مؤرخة في 27 ديسمبر 2015.

(2) القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج ر ، عدد 06.

(3) القانون 05-10 المؤرخ في 20 يونيو سنة 2005 يعدل ويتمم الامر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم ج ر عدد 44.

وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفي الأخير السلطة الاقتصادية تحت إشراف السلطة المكلفة بضبط البريد المواصلات السلوكية واللاسلكية.

المطلب الثاني مرحلة تطوير الإدارة الإلكترونية

لقد تم إعداد مجموعة من البرامج تتكفل بنقل المعلومات ، والإحصائيات بين البلديات كمرحلة أولى ، ثم كمرحلة ثانية من الدوائر إلى الولايات ، وفي الأخير تجمع النتائج على المستوى المركزي بالجزائر العاصمة ، وهو ما أدى إلى توفير الكثير من الجهد ، خاصة فيما يتعلق بإيصال المعلومات في الوقت المناسب دون تأخير يسجل غير أن هذه العملية تحتاج إلى تطوير مستمر وتحكم تام فيها من خلال حمايتها من القرصنة وبرامج التجسس ويمكن إجمال موضوع هذه البرامج من خلال عنوانين أساسيين هما الانترنت وهي وسيلة الإدارة الإلكترونية الداخلية وتعتمد على التراسل الإلكتروني والانترنت وهي وسيلة الإدارة الإلكترونية الخارجية والعلاقة مع المواطن من خلال الفضاء الاعلامي المفتوح وهما النقطتان اللتان سنتناولهما من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول التراسل الإلكتروني :

لقد تم تنصيب ملقم خاص بالبريد الإلكتروني يعمل على تزويد الدوائر بخدمات البريد الإلكتروني، حيث يتم إرسال الرسائل الإلكترونية مباشرة إلى الجهة المعنية ، مما يوفر سرعة كبيرة وفعالية، واختصارا للوقت والجهد، إذ تم فتح بريد إلكتروني لجميع الدوائر وكذلك ديوان الوالي. كما أدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العامة الجزائرية إلى خلق بعض المسارات، الخاصة بالخدمة العامة الإلكترونية⁽¹⁾، والتي حاولت تحديث الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال فريق بحث الإدارة العامة لكن دائما يجب تعضيد هذه التقنيات بقواعد قانونية تضمن لهذه التقنية التطبيق السليم والفعال كإعتماد وسيلة البريد الإلكتروني بصفة رسمية وسيلة من وسائل التبليغ الصحيح ومن ثم إحتساب الأجل والمواعيد حتى تكون لها القيمة القانونية.

(1) عشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية بين الولايات المتحدة الأمريكية

والجزائر، رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة سنة 2010 ص154

الفرع الثاني الفضاء الإعلامي المفتوح :

يمكن رصد التحولات في مفهوم الإتصال بين الجمهور والهيئات الولائية ، ولعل هذا ما يوضحه الكثير من مواقع الولايات والبلديات التي تتيح إمكانية الوصول إلى مختلف المعلومات حول الجماعات الإقليمية، حيث يستطيع أي فرد أو مواطن، معرفة كل المواضيع التي تتعلق بها، ومن أي مكان داخل الوطن أو خارجه.

المبحث الثاني أثر الإدارة الالكترونية على تنظيم الأجهزة الإدارية في الجماعات المحلية

الإدارة الإلكترونية تتعدى بكثير مفهوم الميكنة الخاصة بإدارة العمل داخل الإدارات، إلى مفهوم تكامل البيانات والمعلومات بين الإدارات المختلفة والمتعددة، واستخدام تلك البيانات والمعلومات في توجيه سياسة وإجراءات عمل الجماعات الإقليمية نحو تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابة للمتغيرات المتلاحقة سواء الداخلية أو الخارجية وتشمل الإدارة الإلكترونية جميع مكونات الإدارة التقليدية من تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتحفيز إلا أنها تتميز بقدرتها على تخليق المعرفة بصورة مستمرة وتوظيفها من أجل تحقيق الأهداف⁽¹⁾ فتعتبر الإدارة الالكترونية عموماً قناة فعالة لتحسين الخدمات التي تقدمها الجماعات الإقليمية للسكان، وذلك من خلال القضاء على حواجز الزمان والمكان، مما يخفف من وطأة البيروقراطية. علاوة على ذلك، فهي تسهل عملية المشاركة في العمليات الديمقراطية والسياسية ، مما يؤدي إلى زيادة الثقة والشفافية. وقد أظهرت بعض الدراسات أن المستوى الاقتصادي يرتبط بشكل إيجابي بشفافية المعلومات في الإدارات العامة، وخاصة في المسائل المالية والضريبية. كما تنعكس هذه العلاقة إيجابياً على المستوى التعليمي والخدمات المقدمة⁽²⁾ ويمكن إجمال آثار الإدارة الالكترونية الإيجابية على الجماعات الإقليمية من حيث الدقة والتكاليف وتبسيط الإجراءات وشفافيتها وهو ما سنتناوله ضمن مطلبين :

(1) كلثم محمد الكبيسي ، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر ، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية ، سنة 2008.

المطلب الأول أثار الإدارة الإلكترونية من حيث الدقة والتكاليف

الفرع الأول زيادة الإتقان

إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية وتتطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات، والدقة والوضوح التام في إنجاز المعاملات⁽¹⁾.

الفرع الثاني تخفيض التكاليف

إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول فإن إنتهاج نموذج المنظمات الإلكترونية سيوفر ميزانيات مالية ضخمة .

المطلب الثاني من حيث تبسيط الاجراءات وتحقيق الشفافية

الفرع الاول تبسيط الإجراءات

أمام الحاجة للتحديث والعصرية الإدارية عملت الجماعات الإقليمية على إدخال المعلومات إلى مصالحها وحرصت على إستخدامها الاستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع⁽²⁾.

الفرع الثاني تحقيق الشفافية والمرونة

الشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات وتتميز الإدارة الإلكترونية بنقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة وتقليل معوقات إتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة للبيانات وربطها بمراكز إتخاذ القرار وتوظيف تكنولوجيا المعلومات، لدعم وبناء ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين⁽³⁾. كما يضيف تطبيق الإدارة الإلكترونية مرونة على التنظيم الإداري ويوفر الخدمات بشكل مباشر ويسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسة العامة والخاصة وحتى

(1) عشور عبد الكريم ، مرجع سابق ص18

(2) المرجع نفسه ، ص19

(3) حمد درويش ، الشفافية والنزاهة حلمنا القادم ، "نشرية تكنولوجيا الادارة " ، العدد الثامن، فيفيري / مارس

2007 ، وزارة الدولة للتنمية الادارية ، مصر ، ص03

طبيعة الخدمات، وبفضل المهام المنوطة بها تسمح الإدارة الالكترونية برقمنة جميع الوثائق وتحقق نوعية رفيعة⁽¹⁾

المبحث الثالث عوامل نجاح وفشل الادارة الالكترونية في الجماعات المحلية

لكل عمل مستحدث عوامل في أي بيئة كانت عوامل نمو وقوة وعوامل ضعف وإخفاق وقياسا على هذا فالإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية عمل مستحدث ناشئ يتأثر نجاحه أو إخفاقه بالبيئة التي يطبق فيها والتي تنتج هذه العوامل إما سلبا أو إيجابا وعليه سيتم دراسة عوامل نجاح وإخفاق الادارة الالكترونية على مستوى الجماعات الاقليمية هذه من خلال هذا المبحث

المطلب الاول عوامل نجاح الادارة الالكترونية

على المسؤولين في الجماعات المحلية الذين يرغبون في التحول إلى الإدارة الالكترونية أن يأخذوا في الاعتبار عدة عوامل لتحقيق النجاح ومن أهمها :إستيعاب مفهوم الادارة الالكترونية وتفعيل المشاركة المحلية لبنائها بناءا صحيحا

الفرع الأول إستيعاب مفهوم الادارة الالكترونية وأثارها

إن الإستيعاب الشامل لمفهوم الإدارة الإلكترونية من نتاج وتشغيل وتطوير و تخطيط وتنفيذ ثم ضرورة الرعاية المباشرة والشاملة لقطاع الجماعات الإقليمية والتطوير المستمر للإجراءات الادارية ،ومحاولة توضيحها للموظفين وإمكانية إستيعابها، وفهم أهدافها، مع التأكيد على تدوينها وتصنيفها .حسب المهام بالإضافة إلى التدريب والتأهيل ،كما أن التحديث المستمر لتقنية المعلومات ووسائل الإتصال لازم لترشيدها

الفرع الثاني تفعيل التشاركية المحلية للبناء الصحيح لهذه الادارة

إن تحقيق إدارة الكترونية حقيقية يجب أن يأتي بالاساس من واقع المجتمع المحلي من خلال مقترحات محلية للسكان المحليين عن مشاركة فعالة يطعمها التأطير الادارية والقانوني تحت مظلة مبدأ الشفافية و التطبيق الأمثل للواقعية الذي لا يتعارض مع تأمين سرية المعلومات وإذا كانت الإستفادة من التجارب السابقة و عدم تكرار الإخطاء هو أساس

⁽¹⁾Jacques, Sauret , "efficacité de L'Administration et Service à L'Administré" : Les Enjeux de L'Administration Electronique , Revue Française d'aministration publique , ecole nationale d'administrative, N° 110 , 2004 , p 288

أي عمل ناجح فإن التعاون الإيجابي بين الأفراد و الإدارة داخل المنظمة هو أحد أهم عوامل نجاح الإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية .

المطلب الثاني عوامل اخفاقها والحلول المقترحة لها

لقد سبق القول أن عوامل القوة والنمو تقابلها عوامل الإخفاق ،هذه الأخيرة هي نتاج ردة فعل البيئة التي تطبق فيها الإدارة الإلكترونية من جهة ونتاج هذا النمط من الإدارة في حد ذاته من تعقيدات ونظم تقنية من جهة ثانية وبمعرفة هذين المنتجين يمكن إقتراح حلول وتبني إستراتيجيات لتجاوز عوامل الإخفاق وعليه سنتناول ضمن هذا المطلب عوامل الاخفاق والحلول المقترحة لها ضمن فرعين:

الفرع الأول عوامل إخفاق الإدارة الإلكترونية في الجماعات الإقليمية

إن عدم إستيعابها؛ و قلة الموارد المالية وصعوبة توفيرها؛ التمسك بالمركزية وعدم الرضا بالتغيير الإداري؛إضافة للنظرة السلبية لمفهوم الإدارة الإلكترونية، من حيث تقليلها للعنصر البشري ناهيك عن الأخطار التي تهدد أمن المعلومات و شيوع وتوسع الوسائل التقنية لمعالجة وتخزين البيانات وتداولها والتفاعل معها عبر شبكات المعلومات وتحديد الأنترنت وبذلك إحتلت أبحاث ودراسات أمن المعلومات مساحة كبيرة وأمست أحد الهواجس التي تؤرق مختلف الجهات فضمن عناصر أمن المعلومات كلها أو بعضها يعتمد على المعلومات محل الحماية وإستخداماتها وعلى الخدمات المتصلة بها (1)

الفرع الثاني الحلول المقترحة لمعوقات

إن أهم المعوقات المذكورة هو الأمن المعلوماتي فعملية تحديد المخاطر بتصور كل خطر قد يمس المعلومات محل الحماية أو يهدد أمنها، إبتداء من إنقطاع الكهرباء عن الكمبيوتر إلى مخاطر إختراق النظام من الخارج، مروراً بإساءة الموظفين إستخدام كلمات السر العائدة لهم , كيف يتم توفير الحماية لما نرغب بحمايته من المخاطر التي تم تحديدها - وسائل الحماية-؟ و هنا تلجأ الجماعات الإقليمية إلى إختيار وسائل الحماية حسب الميزانية المخصصة لذلك وحسب جودة برامج الحماية فالبطاقات الذكية المستخدمة للتعريف،

(1)- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، -

ووسائل التعريف البيولوجية التي تعتمد على سمات معينة في شخص المستخدم متصلة ببنائه البيولوجي و مختلف أنواع المنتجات التي تزود بكلمات سر آنية أو وقتية متغيرة إلكترونيا وبرمجيات كشف ومقاومة الفيروسات الالكترونية الضارة ومرورا بالجدران النارية: التي عندما يتم تدفق البيانات بين شبكات تقوم هذه الأخيرة بترشيح البيانات المدخلة والمخرجة⁽¹⁾، تعتبر وسائل حماية مستحثة وناجعة. أما عن الموارد المالية فالعبء بالننتائج دائما ففي حال تم تطبيق الادارة الالكترونية تطبيقا صحيحا فإن اثارها المالية ستكون في المستقبل وعلى المدى الطويل تخفيضا في التكاليف وجودة في الخدمة كما سبق القول.

خاتمة

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية على الكثير من الإدارات ومنها الجماعات الإقليمية لا سيما فيما يتعلق بالحالة المدنية والوثائق الأخرى الصادرة عنها كجواز السفر والبطاقة التعريف البيومترين وما صحب العملية من تطوير وإن كان بطيئا بالنظر إلى المدة بدأت الجماعات الإقليمية تشهد الآثار الإيجابية لهذا المولود الجديد سواء على الإدارة أو على السكان المحليين من زيادة في الإتيان وخفض في التكاليف وتبسيط في الإجراءات وتحقيق للشفافية وعلى الرغم من هذا كله إلا أننا لم نستوفي تلك الآثار الإيجابية حق إستيفائها لما يمكن أن تدره هذه الألية من فوائد كثيرة وترد عنها مساوئ أكثر وحتى تتجج الإدارة الإلكترونية المحلية عندنا يجب الأخذ بعين الإعتبار مايلي:

أولا: ضرورة توسيع الوسط المفتوح للإدارة الإلكترونية للجماعات الإقليمية حتى تحقق الإدارة الإلكترونية الجوارية من خلال تفصيل المفصل وتجزئ المجزء وذلك بإنشاء مواقع إلكترونية وتزويدها بما يسمى الروابط المتشعبة

ثانيا :إنزال الإدارة الإلكترونية بما تحتويه من معاملات إدارية منزلة المعاملة الرسمية وبصفة إستعجالية بمعنى أن تقنن إجراءات التعامل معها ومن ثمة تضىف عليه الصبغة الرسمية وتسري عليه المواعيد والأجال ناهيك عن الإجراءات .

(1)- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية مرجع سابق ، ص. 71

ثالثا: ضرورة الاستفادة من التقنيات الصوتية والمرئية في إدارة الجماعات الإقليمية والتي تفتقدها هذه الأخيرة لما له من فوائد في إدارة الاجتماعات الروتينية الدورية ودورات المجالس والزيارات الميدانية.... الخ

رابعا: تكوين العنصر البشري (منتخبين ومعينين) في ميدان الإدارة الإلكترونية وسبل الاستفادة منها وتحسيسهم بفائدتها سواء على الجماعات الإقليمية أو عليهم كقادة محليين من ناحية وعلى السكان من ناحية أخرى.

المراجع

باللغة العربية

المؤلفات

- 1- علاء عبد الرزاق محمد حسن السالمي، الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، - 2006 ، ص 38 .
 - 2- عشور عبد الكريم، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية بين الولايات المتحدة الامريكية والجزائر رسالة ماجستير جامعة منتوري قسنطينة سنة 2010
 - 3-كلثم محمد الكبسي، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركزنظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير،الجامعة الافتراضية الدولية ، سنة 2008
 - 4- بوخاري ثلجة ،الثقافة التنظيمية مدخل لتطبيق الادارة الالكترونية للموارد البشرية ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر3
 - 5- حمد ، درويش ، الشفافية والتمهيد حلما القادم ، "تشرية تكنولوجيا الادارة " ، العدد الثامن، فيفيري / مارس 2007 ، وزارة الدولة للتنمية الادارية ، مصر ،
 - 6- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، - 2009
- #### النصوص القانونية
- 1-القانون رقم 15-04 المؤرخ في 01 فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ج ر عدد06

- 2- القانون 05-10 المؤرخ في 20 يونيو سنة 2005 يعدل ويتمم الامر رقم 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم ج ر عدد 44
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 15-315 المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 والمتعلق بإصدار ونسخ وثائق الحالة المدنية بطريقة الكترونية ج ر عدد 68 مؤرخة في 27 ديسمبر 2015

باللغة الفرنسية

-1 Jacques, Sauret , "efficacité de L'Administration et Service à L'Administraté" : Les Enjeux de L'Administration ElectroniQue , Revue Française d'aministration publique , ecole nationale d'dministrative, N° 110 , 2004 , p 288